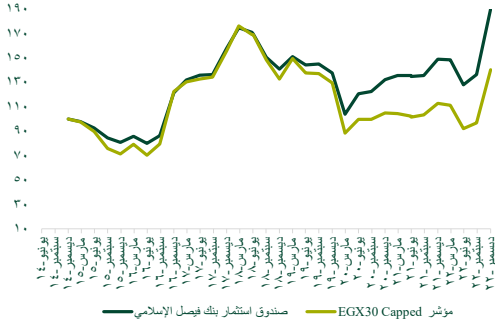


محفظه الصندوق

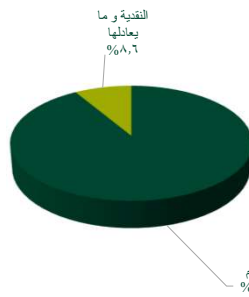
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٢	٢٩,٣٦%
العائد منذ بداية العام	٢٧,٦٦%
٢٠٢١	١٢,٧٧%
منذ ٥ سنوات	٢٠,٤٩%
منذ التأسيس	١٨٥,٤%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي  
الربع الرابع ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في شرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١٦٠,٢٣ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعدي مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢٠٣٣٧٦٢١٢٨١
فاكس	
الالكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

أداء الربع الرابع من عام ٢٠٢٢:

أسواق المال العالمية

شهدت أسواق المال العالمية في ٢٠٢٢ اصعب عام منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ مما أدى إلى انخفاض مؤشرات البورصة الأمريكية بـ ١٩% لمؤشر S&P500 و ٣٣.١% لمؤشر Nasdaq حين انخفاض مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢٢% و قد حدث ذلك نتيجة ارتفاع التضخم و هو ما أدى إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يتبع سياسة تشدقية ويقوم برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بـ ٤.٢٥% و هو ما يعد أعلى معدل رفع للفائدة منذ ٢٠٠٨ منها فترة توافر سولة زائدة تبيحت عن فرص استثمارية جديدة.

توقع المستثمرين بتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي خلال ٢٠٢٣ مع وجود فرصة لتحول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة كساد و بناء عليه يوجد توقع بانخفاض متوسط أرباح الشركات بـ ١٠% في العام القادم. من الجدير بالذكر أن في الحالات الماضية عندما كان ينخفض السوق نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، لا يتوقف هذا الانخفاض إلا عندما يتوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي عن سياسته التشدقية.

هذا و قد اعان بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه يولي رفع أسعار الفائدة بـ ٠.٧٥% إضافية في ٢٠٢٣، إلا أنه يوجد بعض الجدل في الأسواق ان هذا لن يحدث و ان قوة الطلب متضغف بشدة سريعاً و هو ما سيؤدي إلى انخفاض حاد في معدلات التضخم و ان تاريخها عندما يرتفع التضخم بصورة سريعة، ينخفض أيضاً بصورة سريعة.

معدل التضخم الشهري الأمريكي

الشهر	٢٠٢٢	٢٠٢١
يناير	٧,٤٨%	٤,٤٠%
فبراير	٧,٨٧%	٦,٦٨%
مارس	٨,٥٤%	٦,٦٢%
أبريل	٨,٦٦%	٤,١٦%
مايو	٨,٥٨%	٤,٩٩%
يونيو	٩,٠٦%	٥,٣٩%
يوليو	٨,٥٣%	٥,٣٧%
أغسطس	٨,٦٦%	٥,٢٥%
سبتمبر	٨,١٠%	٥,٣٩%
أكتوبر	٧,٧٥%	٦,٢٢%
نوفمبر	٧,١١%	٦,٨١%
ديسمبر	٦,٥٠%	٧,٠٤%
المتوسط	٨,١٥%	٤,٦٩%

و بناء عليه نعتقد ان الدينامية الإقتصادية للبلد الإحتياطي الفيدرالي ستتوقف في ٢٠٢٣ و لكن يبقى الجدل هل ستتوقف خلال الربع الأول من العام مع رفع الفائدة بـ ٢.٥% إضافية فقط أو ستتوقف خلال النصف الأول من العام مع رفع الفائدة بـ ٠.٧٥% إضافية و بناء عليه نعتقد ان قوة الدفع التي حدثت خلال الربع الأول الأمريكي أمام جميع المجالات الأخرى ستتوقف و هو ما سيؤثر على الضغط على الأسواق الناشئة و يساعد على وجود تقلبات تقنية جديدة تلك الأسواق.

المعامل الأخر الذي يساعد على تطرنا هو قرار الصين بأعادة تشغيل الاقتصاد و إنهاء سياسة العزل عن أجل كوفيد-١٩ و التركيز على زيادة نمو الاقتصاد. من المتوقع ان تصل نسبة إشغال الاقتصاد الصيني إلى ٨٠% على منتصف ٢٠٢٣ و هو ما سيؤدي إلى دفعة قوية في نسب النمو الاقتصادي. مشابهة لما حدث في البلدان الأخرى عقب فتح الاقتصاد في ٢٠٢١.

و بناء عليه نعتقد ان أداء الدولار الأمريكي سيضعف في ٢٠٢٣ في حين ان أداء الأسواق الناشئة و الطاقة سيجتاز عائد إيجابي.

الأسواق الناشئة

تراجعت تقييمات مضاعف ربحية لأسواق الناشئة خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتناول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية بنظر ١٠.٧ مرة و هو أقل بنحو ٢٥% من المتوسط التاريخي لأسواق الناشئة المقدر بـ ١٤.٢ مرة. من الجدير بالذكر أنه في آخر ٢٠ عام عندما ينخفض مضاعف ربحية الأسواق الناشئة إلى ١١.٠ مرة يرتفع المؤشر في ٩٠% من الحالات في العام القادم.

وسير السوق المصري في نفس اتجاه الأسواق الناشئة و بناء عليه يتنازل السوق المصري حلياً تناول على مضاعف ربحية بنظر ٧.٠ مرة و هو أقل بنحو ٢٣% من المتوسط التاريخي لأسواق الناشئة المقدر بـ ٩.١ مرة. من الجدير بالذكر أنه في آخر ٢٠ عام عندما ينخفض مضاعف ربحية السوق المصري إلى ٦.٥ مرة يرتفع المؤشر في ٩٥% من الحالات في العام القادم.

نود الإشارة إلى أنه في ظل الدينامية الاقتصادية المتغيرة من قبل البنك الإحتياطي الفيدرالي من الطبيعي ان تتناول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي و لكن بما أننا في نهاية مرحلة الدينامية التشدقية نتوقع ان تعود الأسواق الناشئة لتناول على متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصرية

تراجع أداء السوق المصري في النصف الأول من ٢٠٢٢ بـ ٢٢.٨% في ظل تراجع العديد من المستثمرين الأجانب من السوق عقب الدلائل الحربية الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي السياسة التشدقية مما أدى إلى تراجع العديد من المستثمرين من الأسواق الناشئة في ظل ارتفاع تكلفة المخاطر.

بدأ السوق في التعافي منذ بداية النصف الثاني من العام و ارتفع بـ ٥٨.٢% ليعوض جميع خسائره و ينهي العام مرتفعاً بـ ٢٢.٢%. من الجدير بالذكر أن السوق انخفض بـ ٢٢.٢% بالدولار الأمريكي في ظل انخفاض قيمة الجنيه المصري بـ ٣٦.٦% خلال ٢٠٢٢. و لذلك نتوقع ان السوق يحتاج إلى مرونة في سعر الصرف تمكنه من الرجوع من أجل استمرار صعود السوق حيث ان القدرة المالية لصعد السوق باستمرار محطبة تمتع من ملائ من ظل تراجع قيمة الجنيه المصري، حين لا تتوقع معارضة الأجانب للشراء في السوق قبل استقرار سعر الصرف.

من الجدير بالذكر ان إدارة البحوث في المجموعة المالية هيرميس قامت باستطلاع ما بين بعض مديرين الاستثمار في الأسواق الناشئة و هو ما أظهر ان وزن محصر السهمي في محافظهم هو ٠.١% و هو ما يساوي وزن مصر في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مقارنة بوزن مصر بـ ٠.٣% في بداية ٢٠٢٠.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٣.٨% في التهمة أشهر الأولى من ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيداً من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٢٠% من مؤشر EGX30 ارتفاعاً جيداً مستفيداً من زيادة أسعار الفائدة.

نعتقد ان أرباح الشركات ستحقق نمو جيد في ٢٠٢٣ مدفوعة بمتوسط سعر صرف أعلى في ظل أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري كان ١٩,٢٦٦ في مصري في ٢٠٢٢ في حين ان سعر الصرف الحالي ينظر بـ ٢٤,٧٤٦ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يرفع أسعار الفائدة بـ ٢.٢٢% و هو ما سيعزز على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٣.

كما يبدا سابقاً فلنقوم المصري يتناول على مضاعف ربحية بنظر ٢٢% أقل من المتوسط التاريخي و يرجع هذا لأسباب خارجية (وباء كوفيد-١٩ و الحرب الروسية الأوكرانية) و ما لهم من تداعيات سلبية على الأسواق الناشئة بصفة عامة و على السوق المصري بصفة خاصة في ظل ارتفاع مستوى الدين الخارجي و عجز الميزان الجاري.

و بناء عليه نعتقد ان نظام صرف مرن و المضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المنفق عليه مع صندوق النقد الدولي و التوسع في تعليم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معارضة التدوال على مستوياته التاريخية.